أثر محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على قرار منح الائتمان

مروة سلامة سالم سلامة
مصطفى علي محمود الباز - شرين عبد الله عباس

الملخص:

يعد الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية التي لها دور في أثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المستثمرون لأغراض اتخاذ القرارات، حيث تلبى حاجات مستخدمي التقارير المالية التي تتأثر بكمية ونوعية البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وفى ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات قامت العديد من الشركات بنشر بياناتها المالية وغير المالية من خلال مواقعها الإلكترونية على الإنترنت، حيث يتوقع أن تعزز الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين.

لقد شهد العالم منذ القرن العشرين وبدايات الألفية الأولى من القرن الواحد والعشرين، مجموعة من المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولعل أهم تلك المتغيرات يتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي كان من نتاجها ظهور الشبكة العنكبوتية العالمية (شبكة الإنترنت أو الويب) التي قاربت الحدود الزمانية والمكانية. وقد أدركت الكثير من منشآت الأعمال – بدورها- بجميع أنواعها وانتماءاتها العرقية والجنسية، ضرورة استغلال الإمكانيات التكنولوجية الهائلة لهذه الشبكة من سرعة انتشار المعلومات، فقامت ببناء مواقع إلكترونية لها على تلك الشبكة، واستخدامها في نشر تقاريرها المالية أملاً في تعزيز الثقة والشفافية في تلك التقارير، ولتلبية احتياجات الأطراف المهتمة بالمنشأة من البيانات والمعلومات المحاسبية في توقيت ملائم، مما ساهم ذلك في تشكيل ملامح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد المكونات الرئيسية والحيوية في اقتصاد أي دولة لأنه يوفر التمويل اللازم لمؤسسات الأعمال بجانب تقديم الخدمات المصرفية المختلفة إلى قطاع عريض من المواطنين كما يقع العبء عليه في توفير الائتمان

والسيولة للحكومات في الظروف الاقتصادية الصعبة. ويختص الجهاز المصرفي بمهمة ضخ الأموال اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية ومن هنا يقع على عاتقها منح الائتمان.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ، منح الائتمان المصرفي، الجهات المانحة للائتمان.

Abstract:

Accounting disclosure is one of the accounting principles that have a role in enriching the value and benefit of accounting information that investors use for decision-making purposes, as it meets the needs of users of financial reports that are affected by the quantity and quality of data and information that is disclosed, and in light of the information technology revolution, many companies have published their data Financial and non-financial through its websites on the Internet, as it is expected to enhance confidence and reassurance among investors.

Since the twentieth century and the beginning of the first millennium of the twenty-first century, the world has witnessed a set of technological, economic, political, social and cultural changes. temporal and spatial. Many business establishments - in turn - of all kinds, ethnic and national affiliations, have realized the need to exploit the enormous technological potential of this network due to the rapid spread of information, so they have built websites for them on that network, And using it to publish its financial reports in the hope of enhancing confidence and

transparency in those reports, and to meet the needs of interested parties in the establishment of accounting data and information in a timely manner, which contributed to shaping the features of electronic accounting disclosure of financial reports.

The banking sector is considered one of the main and vital components in the economy of any country because it provides the necessary financing for business enterprises, in addition to providing various banking services to a wide segment of citizens, and the burden falls on it in providing credit and liquidity to governments in difficult economic conditions. The banking system is concerned with the task of pumping the necessary funds for the various economic sectors, and from here it is the responsibility of granting credit.

Key words: Electronic accounting disclosure, bank credit granting, credit granting agencies

مشكلة البحث:

تشهد البيئة المصرية في الوقت الحاضر مرحلة نمو اقتصادي وتشجيع الاستثمارات وإقامة المشروعات وتشجيع صغار المستثمرين وفي ظل هذه التغيرات يواجه مسئولو منح الائتمان في البنوك التجارية ظروفاً جديدة ومتغيرات جديدة في بيئة منح الائتمان حيث إن أغلبية المقترضين يكونون عملاء جدد للبنك ويحتاجون إلى الأموال لتمويل مشروعات جديدة. وتعمل المحاسبة كنظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية بالمؤسسات ومنشآت الأعمال إلى أصحاب المنافع بها، فإن الإفصاح المحاسبي عموماً، والإفصاح المحاسبي الإلكتروني على وجه التحديد، يعتبر

الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة التي من خلالها يتم توصيل تلك النتائج إلى مستخدميها بما يدعم قراراتهم، ولاسيما القرارات المتعلقة بالاستثمار والائتمان والتمويل.

أهمية البحث:

١- ركزت هذه الدراسة على مواكبة التطورات الحديثة في مجال الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وتحديد العلاقة بين محدداته وقرار منح الائتمان المصرفي باعتباره الأداة الحقيقية في دفع تلك الجهات المانحة للائتمان نحو "النمو والاستمرارية والتنافسية.

٢- إن استخدام الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يؤدي إلى تدعيم فاعلية قرار منح الائتمان وتطوير نظم إدارة الجهات المانحة للائتمان من خلال ترشيد القرارات الإدارية في ضوء الاتجاهات الحديثة ومن تعزيز القدرة التنافسية في سوق المنافسة الكبيرة.

٣- إن تقييم مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على قرار منح الائتمان يوفر دليلاً عمليًا على مدى الحاجة لتحسين جودته، ولذلك تتناول الدراسة الحالية أثر محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على قرار منح الائتمان بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

١. يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف على تأثير محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على قرار منح الائتمان في القطاع المصرفي المصري.

تساؤلات البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة السؤال الرئيسى للبحث على النحو التالى: **ما تأثير محددات الإفصاح المحاسبي المحاسبى الإلكترونى على قرار منح الإئتمان فى القطاع المصرفى ؟. ويتفرع منه التساؤلات الآتية:**

- ما هى محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني؟
- ما هى احتياجات متخذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية من المعلومات بصفة عامة، والمعلومات المحاسبية بصفة خاصة؟

ومن خلال التساؤلات السابقة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث كالتالى:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبى الإلكترونى، وقرار منح الائتمان المصرفى:

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبى الإلكترونى

أ) مفهوم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

عُرف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني بأنه "الأداة التي تسمح للشركات بالإفصاح عن البيانات المالية المفصلة والإضافية في مواقعها على شبكة الإنترنت في أشكال متعددة لجمهور أوسع".

كما عُرف بأنه عبارة عن قيام المنشأة باستخدام إمكانيات تكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل تجميع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها، على وسائط إلكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية كالإنترنت.

ويمكن تعريفه أيضًا "بأنه يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذى يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الشركة لتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير المحاسبية من المعلومات والبيانات المحاسبية.

وفي ضوء التعريفات السابقة، **ترى الباحثة أن** الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ما هو إلا إفصاح اختياري حيث يتم من خلاله عرض المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وذلك بهدف تحقيق أغراض مستخدمي هذه البيانات من الأطراف ذات العلاقة.

ب) أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر الإفصاح الإلكتروني أحد تطبيقات تقنية المعلومات من خلال تبني النظم الإلكترونية المتطورة التي نتجت عن ثورة المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في دعم دور النظم المحاسبية في الإيفاء بحاجات مستخدميها والتوافق مع المتغيرات البيئية التي تحصل في بيئة المحاسبة بما يخدم قرارات مستخدمي هذه المعلومات المحاسبية، فإن أهمية الإفصاح الإلكتروني تنبع من المزايا المتعددة التي يقدمها فضلاً

عن أن النموذج التقليدي للإفصاح المالي عبر التقارير المطبوعة يواجه جوانب قصور متعددة في توفير المعلومات المالية الملائمة في التوقيت المناسب لمستخدمي التقارير والقوائم المالية الذين أصبحت التكنولوجيا والإنترنت تمثل ركيزة أساسية في حياتهم ومعاملاتهم اليومية، والذي كان له أكبر الأثر على مهنة المحاسبة لإدخال طرق وأساليب إفصاح جديدة تتلاءم مع المتطلبات العصرية، ولذلك فقد برزت أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني من خلال معرفة أهمية من يتم الإفصاح لأجلهم وماهية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والغرض منها والكيفية التي يتم بها الإفصاح عن المعلومات المالية عبر النظم الإلكترونية.

ويمكن تلخيص أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في الآتي:

١- العمل على زيادة فعالية الإفصاح لدى الشركات من حيث كمية ونوعية المعلومات المتعلقة بها.
٢- القدرة على زيادة فعالية دورها في عملية اتخاذ القرارات في الشركات.
٣- يعمل على زيادة درجة الاعتماد على التقارير المالية من قبل المستخدمين وذلك لاتخاذ القرارات المالية.
٤- يؤدى إلى تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من المعلومات المالية.
٥- يؤثر على الكثير من المتغيرات والأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية وكذلك يؤثر على السعر السوقي للأوراق المالية وهذا التأثير يعتبر تأثيرًا إيجابيًا.
٦- مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة الأمر الذى يساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى الشركات التي تتمتع بالكفاءة العالية في استخدام الموارد المالية المتاحة إليها.
٧- يعمل الإنترنت على التأثير على أدوات الخدمات المالية عبر الإنترنت ومجال التحاسب الضريبي للشركات المالية.

وفي ضوء ما استعرضته الباحثة حول أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، **ترى الباحثة أن** أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تنبع من كونه أحد الشروط الموضوعية التي تعمل على تنشيط التداول في السوق المالي، حيث تساهم المعلومات

المفصح عنها في تنشيط سوق إصدار الأوراق المالية، وكذلك العمل على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المحددة على مشروعات الاستثمار التي يحتاجها المجتمع، بالإضافة إلى أنها تعمل على تمكين المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة. فضلاً عن أن المعلومات المنبثقة من التقارير المالية تساعد على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية للوحدة الاقتصادية.

ج) أهداف الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

تتمثل الأهداف الرئيسية للإفصاح المحاسبي الإلكتروني فيما يلي:

١- سرعة عمليات البحث العلمي والتطوير بما يتناسب مع التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في المجال المالي على اعتبار أن الإفصاح الإلكتروني هو وسيلة نشر فوري للمعلومات مباشرة بين الشركة كمنتج للمعلومات ومستخدميها.
٢- تحقيق الاتصال والتواصل مع أكبر عدد ممكن من المستخدمين غير المعروفين بالنسبة للمنظمة من خلال جعل المعلومات المالية متوافرة إلكترونياً للجميع.
٣- تخفيض الوقت والتكاليف وتقديم رؤية واضح للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المنافع حول المركز المالي للشركة، فضلاً عن تحقيق شفافية المعلومات والتقارير المالية.
٤- العمل على تعميق فرص التجارة الإلكترونية.
٥- الإسهام في تصميم المعرفة وتوصيلها إلى أي مكان في العالم.
٦- العمل على توفير خيار الإفصاح لكى يتواكب مع متطلبات الأجيال الجديدة التي لا تقبل على الصحف المطبوعة.
٧- العمل على وضع الإطار الفكري لبعض الدول في شكل أوعية إلكترونية.
٨- توضيح مفاهيم وقوانين جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر التكنولوجي.
٩- تقليل فجوة أزمة الثقة بين المجتمعات العربية وتقنية الإنترنت في مجال الإعلان.

وترى الباحثة أن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي الإلكتروني هو توفير المعلومات المالية المطلوبة من قبل المستخدمين من خلال توظيف الأدوات

التكنولوجية والاعتماد على وسائط الاتصال والتواصل الإلكتروني المتعددة الحديثة مثل شبكات الويب ومواقع التواصل الاجتماعي والموقع الإلكتروني للشركة وغيرها من الوسائل، فضلاً عن العمل على مواكبة التطورات والتحديثات التكنولوجية وتوظيف الأدوات التكنولوجية الحديثة لخدمة أهداف الشركات وأهداف المساهمين والمستثمرين وكل أصحاب المنافع بها من خلال جعل المعلومات المالية المتعلقة بالشركات متوافرة وبصورة مستمرة لكل المستخدمين في أي مكان وفي أي وقت.

ثانياً: ماهية منح الائتمان:

أ) مفهوم الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف الائتمان بأنه علاقة بين طرفين دائن ومدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة، حيث إن الطرف الأول يقوم بتقديم المال لكى يستعمله الطرف الثاني في المجال المتفق عليه مقابل وعد بالدفع في تاريخ معين. ويمكن تعريف الائتمان المصرفي أيضا على أنه عملية خلق القوة الشرائية أو بيع النقود لأجل محدد أو بيع أصل النقود على أساس الثقة أو هو مبادلة قيمة مالية بقيمة مستقبلية، بمعنى أدق هو تحويل ثروة راهنة أي وعد مؤجل بالسداد ينطوي على ثقة في مقدرة على الوفاء بالتزاماته.

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي أيضاً بأنه الأمان أو الثقة التي تربط بين (الدائن والمدين) والتي يمنحها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود ويكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

وقد عرفه البنك المركزي (٢٠١٨) على أنه "الثقة التي يوليها البنك التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغًا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف".

وعلى ضوء ذلك، **ترى الباحثة أن** الائتمان المصرفي هو عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدينون بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو يقومون بسدادها عن طريق الاقساط في التواريخ المحددة.

ب) أهمية الائتمان المصرفي:

وفقاً لـ الجمل (٢٠١٤) ، تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستويين وهما:

أ) مستوى البنك، حيث يعتبر الائتمان هو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك.

ب) مستوى الاقتصاد، من خلال المساهمة في تمويل الاستثمارات وذلك بتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص، التمويل غير المباشر عن طريق إقراض الحكومة بشراء أذون الخزانة التي يصدرها البنك المركزي لتمويل احتياجاتها وشراء السندات التي تصدرها الحكومة لتمويل مشروعاتها بالإضافة إلي فتح فروع خارج الوطن للبنك مما يساهم في توفير موارد مالية جديدة ومن ثم تمويل مشروعات التنمية بالدولة من خلال المشاركة في منح القروض الائتمانية والمصرفية.

ويرى أبو عاقلة (٢٠١٨) أن أهمية الائتمان المصرفي تتضح من خلال النقاط التالية:

١- يلعب الائتمان المصرفي دورًا مؤثرًا في معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير التمويل اللازم والأموال اللازمة للمشروعات الاستثمارية والتكوين الرأسمالي، الذى يعتبر الأساس الفعال للتنمية الاقتصادية الحقيقية.

٢- عملية منح الائتمان المصرفي ما هي إلا وظيفة هامة تقوم بها البنوك التجارية من أجل تحقيق أهدافها حيث إنها تساعد في الدخل التشغيلي لها.

وترى الباحثة أن الائتمان المصرفي يمثل فعالية مصرفية بالغة الأهمية وأكثرها جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى،

ولكنه في ذلك الوقت يعتبر أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية حيث لا يقف تأثيرها على مستوى المصرف والمؤسسات المالية الوسيطة وإنما يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل إذا لم يحسن استخدامها.

المبحث الثانى: تقييم فعالية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في القطاع المصرفي

توجه الباحثة اهتمامها في هذا المبحث إلى تقييم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في القطاع المصرفي، حيث تتعرض للمزايا والمنافع التي يقدمها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقطاع المصرفي، والعيوب والمخاطر والتحديات التي يفرضها على هذا القطاع الهام بالاقتصاد.

أولاً: مزايا الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

نظراً لتعدد المزايا والمنافع التي يمكن أن يقدمها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، فمن الممكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين وهما المزايا بالنسبة للمؤسسات المفصحة إلكترونياً عن معلوماتها المالية والمحاسبية والمزايا لمستخدمي هذه المعلومات كالتالي:

يرى محمود ومهدي (٢٠١٠)، والسقا وآخرون (٢٠١٢) وإبراهيم (٢٠١٢) و(Benboualia, & Berberib (2018 أنه مقارنة بأساليب الإفصاح المحاسبي التقليدية، يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني العديد من المزايا منها:

١- تخفيض تكاليف ووقت النشر وتوزيع المعلومات من خلال السرعة العالية في توصيل المعلومات المالية والمحاسبية المشتمل عليها في القوائم والتقارير المالية، مما يكون له أكبر الأثر على اتخاذ القرارات المختلفة بالبنوك.
٢- تخفيض خاصية الحيادية في توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية من خلال تامين الاتصال إلى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت.
٣- تأمين الاتصال السريع بين كل الجهات المستخدمة للبيانات، وضمان توصيل المعلومات المحاسبية إلى جميع الأطراف المستفيدة بنفس المحتوى دون تمييز أو تغيير وفي نفس التوقيت، مما يحقق الحيادية والاستقلالية في نقل وتبادل المعلومات.

٤- تحقيق الاتصال مع مستخدمين جدد للمعلومات قد يكونون غير معروفين للمنشأة، ومعرفة نتائج القرارات المتخذة فور اتخاذها في ضوء المعلومات المحاسبية المنشورة عبر شبكة الإنترنت.
٥- زيادة حجم البيانات المفصح عنها وتحسينها، وإتاحة إمكانية تحميلها بواسطة المستخدمين على حساباتهم الشخصية، مما يمكنهم من إجراء التحليلات المالية التي يحتاجون إليها عند اتخاذ قراراتهم الخاصة.
٦- مساعدة البنوك في تحقيق التفاعل والتواصل المباشر والمستمر مع العملاء وتبادل المعلومات، بما يدعم قدرة البنوك على توفير المعلومات التي تلبي احتياجات المستخدمين.
٧- توفير المعلومات بصورة ملائمة وفى الوقت المناسب، بما يدعم خاصية قابلية المقارنة، حيث يمكن المقارنة بين المعلومات المشتمل عليها في القوائم والتقارير المالية المنشورة على الشبكة عبر السنوات المختلفة أو بمعلومات البنوك والمؤسسات الأخرى.
٨- تحقيق إمكانية التحديث الفوري للبيانات والمعلومات المالية والمحاسبية وتوصيلها فورا إلى مستخدميها في نفس التوقيت وبنفس الصورة.
٩- تحقيق التغذية العكسية من خلال تمكين العملاء من التفاعل والتواصل المباشر مع البنوك وإداراتها المختلفة.
١٠- تحقيق الشفافية وتقليل درجة عدم تماثل المعلومات من خلال جعل المعلومات متوافرة بنفس المستوى ونفس الصورة والتوقيت لكل المستخدمين على حد السواء مع عدم التغيير أو التمييز بينهم.

وعلى ضوء ذلك، **ترى الباحثة أن** الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يقدم العديد من المزايا الجوهرية والمحورية لكلٍ من المؤسسات التي تمارس الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها المالية إلكترونياً والمستخدمين والمستفيدين والمهتمين بهذه المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية الصادرة إلكترونياً عن تلك الشركات، فهو يعمل على خفض التكاليف والزمن اللازمين لتوزيع المعلومات من جهة وإعداد ونشر

القوائم المالية من جهة أخرى، بالإضافة إلى القدرة على التعامل مع قطاع واسع من المستخدمين، وكذلك توصيل المعلومات في وقت مناسب وسريع، ويساهم في خفض عدم تماثل المعلومات إلى أدنى المستويات وتعزيز شفافية البيانات، ويدعم ويعزز التفاعل والتواصل المباشر بين الشركات وأصحاب المنافع بها بما يمكن من حصول الشركات على التغذية الراجعة الجوهرية حول نتائج القرارات المتخذة ومدى تأثيرها على مجموعات أصحاب المنافع المختلفة وعلى الشركات نفسها.

ثانياً: عيوب الإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

على الرغم من المزايا المتعددة والمنافع الضخمة التي يوفرها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مقارنة بأساليب الإفصاح المحاسبي التقليدية والتي ذكرناه سابقاً، إلا أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعيبه بعض العيوب وجوانب القصور، حيث يرى المقدم (٢٠١٦) والمؤمني (٢٠١٥) أن بعض العيوب التي تشوب الإفصاح المحاسبي الإلكتروني تتمثل فيما يلي:

١- أن تكلفة الإفصاح الإلكتروني تزيد عن المنافع التي يمكن أن يحققها الإفصاح الإلكتروني وتتمثل في تكلفة عمل موقع إلكتروني وكذلك تكلفة تحديث وصيانة الموقع.
٢- فيما يتعلق بالمنشأة، توجد بعض مخاطر نظم المعلومات المرتبطة بالنظم الداخلية للمنشأة مثل الدخول غير المصرح به، وتعديل أو حذف البيانات.
٣- فيما يتعلق بمستخدمي التقارير الإلكترونية، فهناك مخاطر عدم التحقق من هوية المنشأة، فقد تكون البيانات التي تم الإفصاح عنها على الموقع الإلكتروني تخص منشأة أخرى أو منشأة وهمية، بالإضافة إلى مخاطر أخرى تتعلق بخصوصية وأمن البيانات التي يقوم المستخدمون بتداولها إلكترونياً مثل كلمات المرور وغيرها من المعلومات الشخصية.
٤- تهديدات الفيروسات الإلكترونية.
٥- وجود حمل زائد من المعلومات والتي لا يحتاجها المستخدم.

٦- لا تتوفر ضوابط الأمن الكافية للمعلومات التي تُعرض على شبكة الإنترنت، حيث من أهمها مشكلة حماية الخصوصية، وبالتالي قيام بعض الشركات برفض تطبيق الإفصاح الإلكتروني.
٧- يتم اعتماد لغة قد تكون غير واضحة وغير مناسبة لجميع المستخدمين.

وترى الباحثة انه يتوجب على البنوك التجارية أخذ هذه العيوب بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات منح الائتمان لما لها من تأثيرات بالغة على عملية صنع قرار منح الائتمان فضلاً عن العواقب والنتائج المترتبة على القرارات المتخذة، ولاسيما في ظل الثغرات الأمنية التي تعاني منها الوسائل الإلكترونية وسهولة اختراق وقرصنة البيانات والتلاعب بها وتغييرها واستخدامها لتحقيق مصالح وأهداف شخصية، وكل ذلك يجعل متخذي قرار منح الائتمان مطالبين بالحيطة والحذر الشديد فيما يتعلق بالبيانات التي يعتمدون عليها في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل ومدى دقة وصحة هذه البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الوسائط الإلكترونية وهوية الجهة المسئولة عن نشرها وذلك حتى لا يتم اتخاذ قرارات منح الائتمان ارتكازاً على بيانات أو معلومات مضللة.

ثالثاً: المخاطر المرتبطة بالإفصاح المحاسبي الإلكتروني:

رغم المزايا التي يحققها الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للبنوك والمؤسسات المفصحة ومستخدمي التقارير والقوائم المالية، إلا أنه قد يصاحب هذا النوع من الإفصاح مجموعة من المخاطر المرتبطة بالمواقع الإلكترونية للبنوك والمؤسسات المفصحة وبالتقارير والقوائم المالية المنشورة إلكترونياً، وبالتالي فإن اعتماد الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على الإنترنت قد أدى إلى ظهور مجموعة من المخاطر التي يمكن عرضها من خلال النقاط التالية:

١- زيادة تكاليف إنشاء وصيانة المواقع على الويب.
٢- صعوبة التفرقة بين المعلومات التي روجعت، وتلك التي لم تُراجع.
٣- صعوبة الوصول إلى المواقع والبنود والمعلومات المحددة.
٤- الحذف والإهمال الممكن للمعلومات الهامة في التقرير السنوي التقليدي.
٥- الأثر المحتمل لزيادة العبء المعلوماتي.

٦- وجود مجموعة من المخاطر المتعلقة بتنظيم وتقنين الممارسة العملية ومنها المخاطر والتهديدات المرتبطة بطبيعة الإفصاح الإلكتروني وطبيعة أدواته ووسائله.

وترى الباحثة أن متخذي قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية يتوجب عليهم مراعاة المخاطر المختلفة والمتنوعة الناتجة عن الإفصاح عبر الوسائل الإلكترونية لأن هذه المخاطر من شأنها إعاقة قدرة متخذي قرارات منح الائتمان على اتخاذ القرارات الصائبة في بعض الأحيان، وفي بعض الأحيان الأخرى قد تدفعهم إلى اتخاذ القرارات المتعجلة بدون الدراسة الكافية والوافية ظناً منهم بأنهم قد حصلوا على كل البيانات والمعلومات التي لا يحتاجون إليها دون الحاجة إلى المزيد من الدراسة والتقصي لكافة الجوانب، مما قد يؤثر بصورة سلبية على عملية اتخاذ قرار منح الائتمان وبالتالي إلحاق الأضرار بالمؤسسات المانحة للائتمان.

المبحث الثالث: محددات الإفصاح المحاسبي المحاسبى الإلكترونى وانعكاسها على قرار منح الإئتمان فى القطاع المصرفى

يهدف هذا المبحث إلى تناول محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني والتي تشتمل على بيان مدي التوافق مع النظريات العامة المفسرة للإفصاح، وكذلك معايير التقارير المالية الدولية بما توفره من مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، التوافق مع ادوات الربط المعلوماتية، التحوط من مخاطر الإفصاح بالطريق الإلكتروني، توفير ادوات مساعدة للمستخدمين وباقي المحددات المتعلقة بالربحية والرفع المالي وغيرها، وكذلك حجم الشركة ونوع الصناعة، ودرجات تعقد الأعمال ومدي الاهتمام بعلاقات الشركة مع أصحاب المصالح، هيكل الحوكمة والتى تتمثل فى الاتى.

١- **التوافق مع مقررات الإفصاح بمعايير التقارير المالية IFRS:** يعتبر هذا المحدد من أهم محددات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني ذات العلاقة بالناحية المالية، حيث يلزم التوافق بين ذلك الإفصاح وجميع معايير التقارير المالية الدولية وكذلك الممارسات المحاسبية وهي التي يتم تطبيقها باستخدام XBRL كلغة موحدة للنشر

الإلكتروني للتقارير المالية على شبكة الإنترنت وذلك أمر مهم لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها وضمان تحقيقها للمقارنة.

وترى الباحثة أنه كلما اتصفت وتميزت المعلومات بهذه الخصائص وهى ملائمة المعلومات المحاسبية، الموثوقية وإمكانية الاعتماد، الثبات والقابلية للمقارنة كلما أدى ذلك إلى زيادة ثقة جميع المستخدمين لهذه المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة الاعتماد عليها، فيؤدى ذلك إلى قدرة الإفصاح الإلكتروني في تحقيق هدفه المتمثل في زيادة القدرة التنبؤية لدى جميع المستثمرين والدائنين، وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة عند اتخاذ القرارات الخاصة بمنح الائتمان والاستثمار وغيرها من القرارات الهامة والضرورية بالنسبة للمنشأة.

انعكاس توافق الإفصاح مع معايير التقارير المالية على قرار منح الائتمان:

إن ما يدعم درجات التوافق مع معايير التقارير المالية هو النص صراحة في مضمون الإفصاح الإلكتروني على إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي (IFRS) حيث تزداد فاعلية ذلك الإفصاح عند عرض الممارسات المحاسبية بلغة واحدة تتضمن التمسك بتلك المعايير وهي لغة (XBRL) كلغة موحدة للنشر الإلكتروني. ويستفاد من ذلك في قرار منح الائتمان حيث يعتبر بيئة مناسبة لدعم قرار منح الائتمان وفقاً لنموذج (Sherrod) حيث إنه نموذج كمي يستخدم في عملية ترتيب درجة الجدارة الائتمانية المتصلة بالمقترضين أفراداً كانوا أو شركات، ذلك من خلال تقييم مراكزهم المالية من واقع البيانات المفصح عنها إلكترونياً حيث يوفر نموذج الإفصاح الموحد وفقاً للمعايير الدولية واللغة الموحدة للإفصاح مجالاً مهماً للتحقق من الجدارة الائتمانية.

ترى الباحثة أن المصداقية في هذه النسب لن تتأتي من النموذج الموحد للإفصاح الإلكتروني وفقاً لمعايير التقارير المالية. وبالتالي يمكن الاستفادة من خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقية وكذلك يحقق ثبات البيانات وقابليتها للمقارنة، بحيث تتوفر بدقة في النموذج الموحد للإفصاح ويكون بيئة سليمة لتحديد الجدارة الائتمانية في ظل نموذج (Sherrod) الذي يرتب درجات المخاطر في ذلك.

٢- **توافق الإفصاح المالي الإلكتروني مع النظريات العامة المفسرة للإفصاح:** حيث يتوافر في الفكر المحاسبي أدلة محدودة بأن المنشأة تقوم اختيارياً بنشر معلومات متعددة عبر مواقعها على شبكة المعلومات الدولية كبيانات مالية وغير مالية لدعم علاقاتها بالمستثمرين، وعليه لابد من توافق الشق المالي للإفصاح الإلكتروني مع النظريات ذات الصلة المرتبطة به من النظريات المفسرة

انعكاس الالتزام بنظريات الإفصاح على قرار منح الائتمان:

إن التمسك بهذه النظريات له انعكاس كبير على اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال دعم مدخلات نماذج تحديد الجدارة الائتمانية ومن أهمها نموذج (التمان، ١٩٦٨) والمسمى بنموذج (Z) فهو نموذج متعدد النسب للتنبؤ بالتعثرات المالية التي تراعي قواعد الإشارة ونظريات الوكالة وأصحاب المصالح وقياسات التكلفة والعائد وغيره من النظريات المتعلقة بالإفصاح الإلكتروني.

حيث تري الباحثة أن التمسك بنظريات الإفصاح يدعم الشق المالي للإفصاح الإلكتروني وكذلك الشق غير المالي من خلال دعم التوسع في عمليات الإفصاح للمستثمرين وأصحاب المصالح لإثبات نجاح الشركة وتميزها ودعم النسب المالية المتراكمة وتقديم كافة المعلومات كإشارة عن الجدارة الائتمانية (نظرية الإشارة)، أو زيادة كمية المعلومات المدرجة في التقارير المفصح عنها التي تعكس التوقع علي سعر السهم بما يشير دور مجلس إدارة الشركات طالبة الاقتراض في الإفصاح الكامل وانعكاس ذلك على الجدارة الائتمانية (نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح) وغير ذلك من النظريات التي تتعلق بتحليل التكلفة والعائد أو المفاضلات المالية.

٣- **التوافق مع أدوات الربط المعلوماتية:** وذلك لضمان وصول المعلومات المالية المفصح عنها لعدد كبير من المستخدمين بأسرع وقت ممكن، لأن الوحدة الاقتصادية لا تحتاج سوي أن تتيح معلوماتها المالية على موقع الشركة حتي تصل تلك المعلومات إلى المستخدمين في نفس الوقت مما يزيد من شفافية المعلومات وقيمتها بالتالي تختلف عن النسخ الورقية المطبوعة ومن ثم يتحقق تماثل المعلومات لكافة المستخدمين

انعكاس أدوات الربط المعلوماتي على قرار منح الائتمان:

أدت عولمة الأسواق المالية والمنافسة الشرسة بين الشركات والمؤسسات المالية والمنظمات بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية إلى زيادة مستويات عدم التأكد وعدم الاستقرار في البيئات المالية وبيئات الأعمال، وبدورها تؤدي زيادة التعقيد والتذبذب في النظام المالي العالمي إلى زيادة استخدام التقنيات المتطورة لتحليل البيانات المالية ودعم القرارات المالية، ولذلك فقد برز دور أدوات الربط المعلوماتي مشتملة على الأدوات والتقنيات التكنولوجية المتطورة كأحد أهم العناصر الحديثة المؤثرة على قرارات منح الائتمان، وأصبحت الشركات تعتمد بصورة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة والبرمجيات المتطورة في توفير وتقديم المعلومات والإفصاح عنها وباتت تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الاتصالات بها وتوصيل المعلومات.

وتري الباحثة أن ذلك يوفر المساعدة في عمليات الاستعلام المصرفي وذلك قبل اتخاذ قرار منح الائتمان حيث يضمن الإفصاح الإلكتروني لمنشأة العميل طالب الائتمان التحري بالوسائل الإلكترونية وإجراء المقارنات الممكنة عن الوضع المالي الحالي والمتوقع ومدي قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها.

٤- **درجة الرفع المالي:** تشير الرافعة المالية إلى استخدام الموارد المالية مثل (الديون والأموال المقترضة) لزيادة العائد على حقوق الملكية، ويعتبر التمويل عن طريق الاقتراض أحد المصادر التي تلجأ إليها الشركات لتمويل أصولها وبرامجها، حيث تحتاج الشركة إلى إدارة أصولها بكفاءة لتحقيق أهدافها، ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والتي تتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا الحديثة والبنية الأساسية وتطوير المنتجات وترويجها، ومن ثم فقد أصبحت الرافعة المالية مكوناً مهماً في رأس المال بجانب حقوق الملكية.

انعكاس درجة الرافعة المالية على قرار منح الائتمان:

إن اعتماد الشركة على الديون في تمويل استثماراتها وعملياتها يؤدى إلى وجود تعارض في المصالح بين الملاك والدائنين، يحاول من خلاله الملاك نقل

الثروات إليهم وتعظيم منافعهم، بما يؤدى أن ينشأ تعاقد بين الملاك والدائنين بوضع شروط مديونية عند التعاقد على الديون، وتكون المعلومات المحاسبية أساس وضع شروط المديونية، وبالتالي تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والدائنين، وتخفيض تكاليف الوكالة، كما تعمل المعلومات المحاسبية المنشورة كإشارة لالتزام الشركة بشروط المديونية وأن الشركة تسير في الاتجاه السليم.

النتائج :

١- أشارت الدراسة إلى أن تطبيق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يعمل على زيادة الثقة والمصداقية والشفافية في القوائم والتقارير المالية الأمر الذى يؤدى إلى جذب اكبر عدد من المستثمرين والمساهمين.

٢- أصبح الإفصاح المحاسبي الإلكتروني خيارا حتميا لمنظمات الأعمال التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات من خلال استخدام الإنترنت كاداه نشر وتوزيع للتقارير المالية وغير المالية.

٣- تمثل التقارير المالية والإفصاح عنها كمنتج رئيسي لنظم المعلومات المحاسبية احد المدخلات المؤثرة في اتخاذ القرارات سواء للمديرين أو المستثمرين أو للجهات الحكومية وغيرها ويجب ان تتوفر تلك التقارير لما يتلائم مع التطور المتسارع والمستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبح الإنترنت من مصادر المعلومات الرئيسية للمستثمرين

التوصيات:

١- ضرورة اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة بدراسة وتقييم مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للقوائم والتقارير المالية، وكذلك العوامل المؤثرة فيه، وسبل تطويره، وأثره على سوق رأس المال.

٢- ضرورة تشكيل لجنة على مستوى العالم من ممثلي الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة يكون هدفها الرئيسي الإسراع في إصدار معيار محاسبي ينظم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.

٣- ضرورة العمل على تشجيع الشركات والبنوك المصرية على تطوير مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت، وكذلك التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر المواقع الإلكترونية من خلال استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة التي تضمن سلامة إدارة وتامين تلك المواقع.
٤- ضرورة لفت انتباه القائمين على إدارة الشركات والبنوك المصرية وتعريفهم بأهم المزايا التي يمكن أن تعود عليهم عند تبنى فكرة انشاء مواقع إلكترونية لها على شبكة الإنترنت وان يتم الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية من خلالها.
٥- ضرورة الاستعانة بأفضل الكوادر الفنية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي يكون لديها القدرة على استخدام أحدث البرامج والأساليب التكنولوجية التي تضمن التامين الكافي للمواقع الإلكترونية.

المراجع:

١) ابو عاقلة، هيام عمر محمد عثمان (٢٠١٨)، الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على بعض المصارف السودانية، **مجلة الدراسات العليا**، ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج١١، ع. ٤٣،
٢) ابوعبيدة، عمر محمود (٢٠١٧)، أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية، **مجلة ريادة الأعمال الإسلامية**، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي بلندن، بريطانيا، ع٢، ص٩٧.
٣) ابويوسف، محمد سالم محمد (٢٠١٨)، **قياس أثر الإفصاح المالي الإلكتروني وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على تخطيط ورقابة استخدامات الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية**، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، أحمد، عصام عبد المنعم، الديب، محمد محمود (٢٠١٧)، تقييم أثر تطبيق النظام الإلكتروني الموحد للإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية المصرية على القرار الاستثماري: دراسة تطبيقية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج٤١، ع٣، ص ص ٥٨٥- ٥٨٦.
٤) احمد، محمد عزام عبدالمجيد (٢٠١٦)، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني – المفهوم، الدوافع، المنافع، المخاطر: دراسة نظرية، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث لشباب الباحثين بالجامعات المصرية والمنعقد في الفترة من ١ إلى ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بجامعة جنوب الوادي**، ص. ٤-٥.

٥) الجمل، مرام محمد فوزي عطية (٢٠١٤)، **تقييم كفاءة أساليب مخاطر الائتمان المستخدمة في البنوك المصرية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، السقا، زياد هاشم السقا، الحمدانى، خليل إبراهيم، الطائى، ناظم حسن (٢٠١٢)، الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس**، العراق،.

٦) الشطناوى، حسن محمود (٢٠١٨)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، **بحث مقدم في مؤتمر رفاد الدولي للاقتصاد والأعمال** (٢٠١٨) أسطنبول /تركيا، ص. ٢٩٣.

٧) المقدم، إيمان (٢٠١٦)، **دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تعزيز جودة المعلومة المالية (الملاءمة) دراسة ميدانية للشركة الوطنية للتامين SAA لسنة ٢٠١٦**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

٨) تقارير البنك المركزي المصري (٢٠١٨)، **ضوابط منح الائتمان: التصنيف الائتماني وأسس تقييم الجدارة الائتمانية للعميل**، متوافر على الرابط التالي: https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/GuideBankingSupervisionRegulations.aspx

٩) حسين، فدوى ميرغنى عثمان (٢٠١٧)، **أثر استخدام المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر الائتمان المصرفي**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص٥٥.

١٠) رشوان، عبد الرحمن محمد، ابو رحمة، محمد عبدالله (٢٠١٨)، "أثر الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية على كفاءة سوق رأس المال الفلسطيني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية"، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية**، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، برلين، ع١، ص. ٧٠٢.

١١) سعيد، مجدولين محمد عبده (٢٠١٦)، دور السياسة الائتمانية في إدارة الائتمان المصرفي بالتطبيق على البنك الأهلي اليمنى، **مجلة العلوم الإدارية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة عدن، ع١٧، ص١٢.

١٢) سليمان، مستورة شميلة توتو (٢٠١٨)، **الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النيلين، ص ص ٣٤-٣٥.

١٣)محمد، زهراء أحمد إسماعيل (٢٠١٨)، أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوى جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، **مجلة إضافات اقتصادية**، مج. ٢، ع. ٤، ص. ١٧١.

14) B., Al-Shammari, (2014), Kuwait Corporate Characteristics and Level of Risk Disclosure: A Content Analysis Approach, **Journal of Contemporary Issues in Business Research** ,Vol.(3), No(3), p 134.

15) Benbouali ,Khadidja and Berberi, Mohammed Amine (2018), **Op cit**., pp. 40 -58.

16) Boubaker ,Botti ,L, A ,S,Hamrouni, ,& B, Solonandrasana ,.(2014), Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality. **Review of Accounting and Finance** ,Vol. (3)No, (.1),p.44.

17) Ho, Harper,E, Virginia., (2020), Disclosure Overload? Lessons for Risk Disclosure & ESG Reporting Reform from the Regulation S-K Concept Release (September 12, 2019). **Villanova Law Review**, Vol.(65),No.(1), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3452457

18) Oyelere ,Richard Fisher , peter ,and Laswad ,Fawzi (2004). Corporate reporting on the Internet: Audit issues and content analysis of practices. **Managerial Auditing Journal** ,Vol. (.19),No, (.3), p.416.

19) Tehmina, Khan, (2007), Internet financial reporting: disclosure about companies on websites, **Journal of business systems, governance and ethics,** Vol.(2) , No (2), pp. 37-46.